- ٩ -

لماذا يتغلب الاقل انجازا ؟

ولنا أن نحدد ونُعمل ذهننا في هذه المرحلة من التحليل حول المفارقه الرئيسية . فمن بين طرازي الرأسمالية الأمريكية والراينية ، نجد أن الطراز الأخير أقدر عموما علي الإنجاز من النموذج الأول ، وذلك سواء علي الصعيد الاجتماعي أو في المجال الاقتصادي حصرا. ولكن كما رأينا فإن الطراز الأول هو الذى يحرز التقدم سيكولوجيا وسياسيا منذ بداية الثمانينات ، حتي لدى منافسيه ، فى المانيا والسويد بل وأيضا فى اليابان وكذلك بالطبع فى العديد من بلدان نصف الكره الأرضية الجنوبى ، بدءا بأمريكا اللاتينية ، حيث يتعين أن ننوه بأن نجاح المفاهيم الأمريكية ، سواء فى مجال السياسة الاقتصادية (الغاء القيود ، والخصخصة) أو فى إدارة المنشآت كان العامل الرئيسى فى التقدم الاقتصادى فى بلدين صاعدين ، شيلى والمكسيك .

ولكن لنعد إلى صلب الموضوع ، ألا وهو صراع النفوذ بين الرأسماليتين فى البلدان المتقدمة . ولو لجأنا إلى الكاريكاتور لتصوير الوضع دون تشويهه ، لقلنا أن الأقل جودة يطرد الأفضل في مختلف الأماكن ، على غرار قانون جريشام القديم الذى نص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . فالأقل إنجازا يتغلب شيئا فشيئا على خصمه رغم أن الأخير أكثر فعالية. وهذا التناقض الغريب يحدث بالذات فى عصر تحتل فيه عبادة الاقتصاد أعلى المراتب. وفى الوقت نفسه يؤكد النموذج الأمريكى الجديد تقدمه السيكولوجى وتقهقره الاقتصادى ، بما يشبه إلى حد ما أن يحرز إعجاب الجمهور فى سوق السيارات طرازا معين من السيارات فاخر فى مظهره وإن كان محركة يعانى من ضيق التنفس. وعلى العكس فان ما يحققه النموذج الراينى من فعاليه ، يخسره فى مجال الجاذبية .

ولتتصور عملية تقصى للآراء فى البلدان المتخلفة حول السؤال التالى : « إذا كان بوسعك الاختيار ، أين تفضل الإقامة : فى أمريكا الشمالية أو أوروبا » ؟ ممالا شك فيه أن الأحوال المادية للمهاجر (الشرعى) مريحة بقدر أكبر فى أوروبا الغربية. فالأجور متساوية مع الأجور فى الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن أغلبية فائقة الحدّ ستفضل الولايات المتحدة بكل تأكيد ، خاصة وسط الشباب. وهذا مفهوم بالنسبة لأمريكا اللاتينية وآسيا حيث لايعرف أحد تقريبا ظروف المعيشة فى أوروبا ، كما أن من المؤكد بقدر أكبر أنه لايوجد بلد فى العالم تحظى فيه الولايات المتحدة بأكبر قدر فى الشعبية أكثر من الصين الشيوعية . وحتى فى إفريقيا وشرق أوروبا ، يبدو أن الأغلبية ستختار أمريكا الشمالية : فكندا مثلا مفضلة بقدر أكبر من البلدان السكاندیناقية . لماذا؟

إن إثارة هذا السؤال تطرح أولا قضية عقلانية التصرفات الاقتصادية، سواء كانت فرديـة أو جماعية . ومن الخطأ أن نتصور أن الاقتصاد لايخضع إلا لمنطق المصلحة بكل دقة . كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن العناصر الاقتصادية لا تتصرف إلا بعد أن قارنت بكل عناية بين الجوانب الإيجابية والسلبية للقرار الذى ستتخذه ، بحيث ينسجم مجمل المصالح الفردية فى نهاية الأمر عن طريق « يد السوق الخفية » الشهيرة . فالإنسان الاقتصادى المثالى ، المتخذ مسلكا حسابيا ، وقرارات محسوبة بدقة ومنطقية شديدة ، كما يعرضه المنظرون تأكيدا للبراهين التى يسوقونها ، لاوجود له . وبعبارة أخرى فإن الأهواء ، واللاعقلانية والاستخدامات المتغيرة والتهافت على التشبه بالآخرين ، كل ذلك يحكـم الاقتصاد بقدر أكبر مما نتصور . **أما الحكومات التى تتولى الحكم بشكل ديموقراطى ، فلا تستطيع أن تتحرر من تفضيلات ناخبيها حتى لو كانت غير معقولة . ففى المجال الاقتصادى وغيره ، لايكفى أن تكون الفكرة سليمة فى حد ذاتها ، بل وأكدت صلاحيتها ، اذ يجب أن تكون قابلة « للبيع » سياسيا .**

غير أن الرأسمالية الراينية المتمسكة بالفضيلة ، والحريصة على المساواة والحذرة والرزينة تعوزها الجاذبية . بل إن هذا الوصف مخفف ، ولنقل بالأحرى ، كما كان الفكر الأوروبى يتصورها قبل «مشروع السوق الكبيرة» فى عام ١٩٩٢ الذى عُبئت القوى حوله ، مجرد صفر على الشمال من حيث الدعاية لها . فهى تبذل كل الجهود لتنجح دون أن تفعل أى شىء لإثارة الاعجاب بها ! أما منافسها الأمريكى فيؤجج

حماس المتفرجين ويتمتع برضا الجمهور ، وقد تزين بالريش وبدا متعلقا بالرومانسية وتسبقه ألف أسطورة وأسطورة .

كل مايلزم لإثارة الإعجاب

تقدم الرأسمالية الأمريكية تقريبا كل الإغراءات التى تتضمنها أفلام رعاة البقر. فهى تعد بحياة تفيض بالمغامرات والإثارة والتوترات ، ولكنها ممتعة للأقوياء . فاقتصاد الكازينو يتضمن عنصر التشويق والترقب ، ويثير الرعشة إزاء المخاطر ، ويسمح بالتصفيق للمنتصرين وبإطلاق صيحات التشفى من المهزومين . **كما أن هذه الرأسمالية تتميز على أى حال بالمناخ الحيوانى الغريب الذى يخوض معارك مدهشة : أسماك القرش ، والصقور والنمور والفهود...! فهل هناك ما هو أكثر جاذبية وملاءمة لعمليات الإخراج المسرحى المدهشة ! وفى النظام الراينى تتميز أغلب «حيوانات» الحياة الاقتصادية على العكس بكونها أليفة ، تخلو تصرفاتها من أى مفاجآت . يا للبؤس ! وحتى الحياة الموعودة فى** الجانب الراينى قد تكون نشيطة ولكن ربما كانت على الأرجح رتيبة ومملة . والرأسمالية الراينية تذكر بالإدارة التى يتولاها «رب العائلة» بالمعنى الذى كان يقصده القانون المدنى الفرنسى . أما الرأسمالية الأمريكية فتوحى بالبريق الزائف للاستعراضات الصاخبة وأضواءها الخاطفة. وبالطبع فإن إحدى هاتين الرأسماليتين لا يقام لها أى وزن تحت تلك الأضواء الساطعة . فكأنك تريد أن تغزو سوق الچينز بمحاوله بيع سراويل على الطراز الشائع فى جبال التيرول!

والحق أن الرأسمالية الأمريكية هوليودية بالمعنى الصحيح للكلمة . فهى تجمع بين الاستعراضات وقصص المغامرات . وكل المصطلحات التى استخدمت وأثريت فى عهد ريجان مدموغة بهذه التصورات. فهل كان إطلاق المصرفيين لقب «الملك» على مايكل ميلكن ، مخترع الأسهم «الرمه» ، والمحكوم عليه بالسجن عشرسنوات شاملة النفاذ وثلاث أخرى مع إيقاف التنفيذ ، جاء محض صدفة ؟ وقد حمل من قبل الفيس بريسلى المعبود الأول العالمى للاستعراضات الغنائية لقب « الملك » . وينوه پ. م هيرش . (مجله *السوسيولوچيا الأمريكية* ، يناير ١٩٨٦) بخصوص الرموز التى يقتبس أغلبها الأشكال المتوفرة فى الثقافة «الشعبية» : نموذج أفلام رعاة البقر(الأخيار/ الأشرار ؛ والكمائن) والقرصنة والعلاقات الغرامية ، والقصص الخرافية ، والألعاب الرياضية .

أما المصطلحات الخاصه بعروض الشراء العلنية ، فمقتبسة فى أغلب الأحوال من المصطلحات الحربية ، وهى غنية وإيحائية بما فيه الكفاية لملء صفحات كاملة من قاموس متخصص . ومن هذه المصطلحات حضن الدب (*BEARHUG*) ، وقواد حرب الشركات (*CORPORATE WARLORDS*)ومدبر المقالب (*DAL- MAKER*) ، والأصفاد الذهبية (*GOLDEN HANDCUFFS*) ، والمتربص بأسماك القرش.(*SHARK WATCHER*) ...ألخ إنها لغة سينما المغامرات أو الرسوم المتحركة المنتجة فى هوليود . وهكذا يبرر التمثيل انطلاق عمليات السيطرة فيتحول إلى حقيقة . وقد نقل عالم الاجتماع الأمريكى چون مادريك عن أحد أخصائى وول ستريت قوله وهو يسخر منذ بضع سنوات بخصوص تلك النقطة : « حركة السيطرة تشبه أكثر فأكثر لعبه اجتماعية يمارسها أشخاص بعيدون عن الحقائق الاقتصادية والصناعية على غرار الأطفال الذين يلعبون المونوپولى ». (*نهب أمريكا* ، نيويورك ، بانتام بوكس ، ١٩٨٧)

ولكن الرأسماليه الأمريكية لا تكتفى فقط بالتذكير بالجمال البرى الآسر للأدغال وللكفاح من أجل البقاء . إنها توحى أيضا بالأحلام الوردية والمال السهل ، والثروات المفاجئة ، وقصص النجاح الجذابة ، لا بالازدهار الصبور والمتعقل المميز للنموذج الراينى . وعبارة «تكوين ثروة» لاتنتمى أبدا للتقاليد الراينية . ولكنها كامنة فى جوهر الرأسمالية الأمريكية التى توفر لنا لاس ڤيجاس صوره كاريكاتورية لها . فالصناعة الإعلامية الجديدة لحلم «الإثراء بسرعة» لم تنشأ أو تزدهر فى فرانكفورت ، وكذلك الولع بالإبهار عن طريق الكسب ، بل فى شيكاغو ونيويورك. ولايحول ذلك الآن دون أن يتساءل الناس حتى فى فرانكفورت أو زيوريخ عما إذا لم يحن بعد الأوان للقيام بجولة فى كازينو الاقتصاد . وها هم أرباب العائلات ينظرون من طرف العين نحو المراقص والملاهى الأمريكية . إنهم صغار أصحاب الأسهم الألمان والسويسريين الذين يودون هم أيضا على الأقل كسب الجائزة الكبرى فى سباق الخيل ، إن لم يكن خوض اللعبة الكبرى والسيطرة . غير أن بوادر التطلع إلى تكوين ثروة وكسب الشهرة تظهر بالأخص بين المديرين من الجيل الجديد فى سويسرا والمانيا واليابان الذى لم يعرف الحرب .

الانتصار الإعلامى .

تظل الرأسمالية الأمريكية نجما إعلاميا حقيقيا رغم إخفاقاتها وديونها ولامساواتها والضعف الذى حل بصناعاتها . إنها الرأسمالية «كما يجب» رغم الهجوم الذى يشنه ضدها أعداؤها (الذين لم يعودوا كثيرين) ، فقد أصبحت أسطورة على لسان المدافعين عنها ، ويواصل كتاب السيناريوهات بلا كلل رواية ملحمتها والإشادة بمآثرها . ورغم كل ضروب الفشل ، تحتل الرأسمالية الأمريكية مركز القمة فى مجال الإعلام . وهذا أمر طبيعى لأن الإعلام الذى يعكس بصدق مزاج جمهوره ، يحب التشويق ، والأبطال المبهرين ، والبهلوانيات المالية ، والمعارك بين العمالقة والفرسان البيض أو السود ، وصراع الخير مع الشر ، والمظاهر الخارجية للجاه . وهذا الانتصار الصحفى الذى تحققه الرأسمالية الأمريكية ليس ظاهرة عارضة أو ثانوية قد يرى بعض رجال الاقتصاد أنها ليست هامة ، فهى تفسر على العكس مصدر انتشارها الواسع النطاق .

فمن المعروف أن وسائل الإعلام تقوم بدور متنامى فى الحياة الاقتصادية . وذلك على الأقل لسبب بسيط مرتبط بسير أعمال البورصة . فالمنشأة التى تريد أن تحصل على تمويل تلجأ إلى الإعلان والصورة والاستعراض ، اللهم إلا إذا كانت مؤسسة شهيرة لها وزنها فى السوق . فلم يعد كافيا للمنشأة أن تكون متواجدة ، بل يجب أن تظهر . وقد سجلت الثمانينات انطلاقة هائلة للعلاقات العامة وتسارع لجوء الاقتصاد بشكل خاص إلى الإعلام .

ويصبح الضالعون فى النشاط الاقتصادى شخصيات رئيسية فى المسلسلات كما سبق أن رأينا ، وينتظر المشاهدون منهم أن يكونوا على مستوى السيناريو . فالرئيس الجيد لمنشأة ما ، لايمكنه ان يكتفى فى ظل تلك الظروف ، بأن يكون مديراً قديراً ، إذ يجب أن يكون أيضاً ـ على مرأى الجميع ـ غازيا يزيد باستمرار فى قوته ، ويجندل أعداءه ، ويشن «غارات» ناجحة ، ويعرف كيف يتخذ الوضع الملائم أمام المصورين وقد وضع قدمه فوق غنيمته . فصورته التى سيعرضها ستكون بمثابة تعريف بهوية المنشأة . ومظهره المستغَل إعلاميا لن يكون أقل أهمية من حسابات المنشأة وحصتها فى السوق . وعلى العكس كيف يمكن أن تبدى وسائل الإعلام حماسها بشكل تلقائى لأحد

أعضاء مجلس إدارة شركة المانية ، وهو الرجل المتقشف والقليل الكلام ؟ أو أن تلتهب مشاعرها إزاء رزانة مصرفي من زيوريخ أو فرانكفورت ؟

فالإعلام له قوانينه . إنها قوانين الاستعراض المتواصل والتشويق . وهي تعرض على الأشخاص الذين تقدمهم للمشاهدين أن يلتزموا بدورهم بقواعد العرض . وهكذا يعمل الإعلام الكاريكاتوري الخاص بالنموذج الأمريكي الجديد في الاتجاهين . وهو بلا شك أحد مفاتيح نجاح هذا النموذج سيكولوچيا . ولكنه يزيد في الوقت نفسه في قيوده وعيوبه ، إذ يتعين على رؤساء المنشآت والمغيرين والذئاب الشابة الذين تقدمهم وسائل الاعلام أن يحتفظوا من الآن فصاعدا بصورتهم العامة أمام الجمهور ، على غرار نجوم هوليود ، وبشكل مثير للسخرية أحيانا . فكم من القرارت المغامرة إلى حد أو آخر ، وكم من الاختيارات المقدامة قد تقررت بغية إرضاء وسائل الإعلام وإشباع النرجسية دون الاعتراف بذلك أبدا ؟ فاقتصاد الكازينو يستغل العرض الذي يقدمه عن ذاته ولكنه يصبح أسيرا له في الوقت نفسه .

وكما هو معلوم ، فقد عبر هذا الإعلام الاقتصادي المحيط الأطلنطي مع النموذج الأمريكي الجديد . واكتشف أرباب العمل الأوروبيون ، شاؤوا أم أبوا ، أن مظهرهم له أهميته ، وأن الاداء السيئ على شاشة التلفزيون أو جملة صغيرة جاءت على لسانهم أمام المكروفون قد تكلفهم ثمنا باهظا . وقد تعين عليهم أن يعتادوا إدراجهم في قوائم الإعلام مثل المغنين والرياضيين ، وتوجب عليهم أن يكونوا أعضاء كاملي الأهلية في «مجتمع العروض» . أما الشركات نفسها فقد اضطرت إلى الاستعانة بقدر أقل أو أكثر من التوفيق ، بمستشارين في العلاقات العامة مكلفين بتلميع صورتها .

بيع الآمال بالمليارات

لنكن واقعيين . ما الذي يتطلع إليه الرأسمالي ، وبالأخص المرشح الرأسمالي من الجيل الجديد ؟ وما هو هدفه من الحياة ؟ تكوين ثروة بالطبع !

وهذا أمر واضح تماما اليوم ، ولكنه لم يكن كذلك بالأمس ، فمن بين كبار رجال الصناعة في فرنسا (أمثال چاك كالفيه ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام پيچو ، وديديه پينو . ڤالانسيان ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة شنايدر ، وانطوان ريبو ، رئيس

ومدير عام شركة دانون) الذين نسوا أن يكونوا لأنفسهم ثروات ، ولايشغلهم سوى نجاح منشآتهم . وتلك هـى القاعدة فى المانيا . أما فـى الولايات المتحدة فهو أمر لايمكن تصوره : فنجاح المنشأة والمكاسب التى ربحها رئيسها من ذلك النجاح مسألتان مترابطتان بشكل وثيق.

فالمطلوب إذن تكوين ثروة وبسرعة . وهناك قاعدة بهذا الخصوص : «الشراء أرخص من البناء» وقد لاحظنا من قبل تطبيقاتها العديدة . وتقودنا تلك القاعدة إلى التمييز بين وسيلتين فقط يمكن الجهر بهما :

الوسيلة الأولى هى اختراع وبيع منتج ما أو خدمة أو مفهوم (مثل چيلبير تريجانو ونظامه السياحى ، كلوب ميديتيرانيه ؛ ودارتى وعقد الثقة الخاص بالبيع بالقسيط) . غير أن من مصلحة المبتكر ـ بل قد يتفق ذلك مع استعداداته الشخصية فى الكثير من الحالات – أن يلجأ إلى وسائل الإعلام ، أو بعبارة أخرى أن «يبيع نفسه» لكسب جمهور عريض .

أما الوسيلة الثانية ، وهى أكثر رشاقة وبراعة فتتمثل فى جنى الأموال من الأسواق المالية . وبوسع المؤسسات القائمة أن تحقق ذلك بدون ضجيج . ولكن الفرد الذى يعمل لحسابه الشخصى ، يتعين عليه أن يعرفّ الناس به لكى يجتذب المدخرات بعد ذلك باسمه . فيا لمتعة إظهار القدرة على بيع مليارات الآمال لصغار أصحاب الأسهم !

ولنعالج مجال القيم انطلاقا من المنطق المالى . وينوه چان كازانوف (*الإنسان ، مشاهد التلفزيون* ، الناشر دينويل ـ جونتييه ١٩٧٤) بأن النجومية لاتضفى فقط المكانة ، ولكن الثروة أيضا . ففى عالم العروض تكون المكانة نفسها مصدر الثروة ، وهى التى تضفى الشرعية على السلوك ، لا العكس كما فى الوضع الكلاسيكى .

ومما لاشك فيه أن التوسع الإعلامى على نطاق عام ، وتلك الأهمية الزائدة عن الحد للعلاقات العامة مرتبطان باقتصاد أصبح بحكم طابعه اقتصاد الإعلام . ولكن يجب أن نعرف أن الرأسمالية الأمريكية مسلحة فى هذا المجال أكثر من خصمها ألف مرة . فالظروف كلها مهيئة على الصعيد الدولى لضمان فوز صورتها . وهيمنة أمريكا الثقافية تزداد وضوحا من وجهة النظر هذه . . الجماهير فى چاكارتا ، وليما ، وريو دى چانيرو

و لاجوس مولعة بالمسلسلات الأمريكية من إخراج هوليود ، وباللقطات الإعلانية والرسوم المتحركة القادمة عبر المحيط الاطلنطى . والأمر على هذا المنوال أيضا فى الجامعات بعد إنهيار الماركسية . ومما لاشك فية أننا قد نثير دهشة المثقف فى أى بلد متخلف لو كشفنا له أنه يوجد نوع آخر من اقتصاد السوق ، وأثبتنا له بالأدلة التى فى متناول أيدينا أن الرأسمالية الراينية تخضع لقواعد أخرى خلاف تلك التى يراها عمليا فى مسلسل *دالاس* المصحوب بترجمة على الشريط ، وأن نتائجها أفضل عموما.

الإعلام الاقتصادى وأزمة وسائل الإعلام :

لقدكشف النموذج الراينى عن عجزه فى مجال الإعلام وفى تصدير تصوراته ، فترك لمنافسه الساحة بخصوص ما يمكن أن نسمية «المفارقة أس ٢» والتى يمكن توضيحها فى بضعة جمل . لقد سبق أن رأينا أن اقتصاد الكازينو يستمد جزءا من قوته عن طريق الجاذبية الصحفية . وهو فى المقابل خاضع لتأثير الإعلام مما لايخلو من متاعب . غير أن تعميق التحليل يبين لنا أيضا أن وسائل الإعلام نفسها انتقلت إليها عدوى المضاربة وتسلطت عليها الحاجة الملحة إلى تحقيق مردودية سريعة نظرا للدكتاتورية التى يفرضها المال .

وليس الصحفيون آخر من يدين القلق السائد منذ سنوات وسط مهنتهم . ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى وطأة حكم المال ومقتضيات المردودية فى الأجل القريب ، مما يزيد من الضغوط ، أى أننا فى الواقع بصدد الصيغة الإعلامية لاقتصاد الكازينو . فعندما لا تكون وسائل الإعلام سوى سلعة خاضعة لقوانين السوق الصارمة ، وعندما تكون وسائل الإعلام مهتمة ببيع القراء أو المشاهدين لأصحاب الإعلانات ، أكثر من تزويدهم بالمعلومات فسرعان ماتفسد آداب المهنة . ويجب أن نلاحظ أن البلد الذى يحتل فى هذا المجال المركز الطليعى للنموذج الأمريكى الجديد ليس الولايات المتحدة بل فرنسا .

فالواقع أن هناك تقاليد شبه طائفية فى البلدان الانجلو – ساكونية تحقق استقلالية الصحفيين إزاء الصحف التى يعملون لديها ، ويساندهم فى ذلك قراء متعلمون ، خاصة فى المسائل الاقتصادية والمالية ، مما يحول إلى حد كبير دون الإعلام الصاخب حول الاقتصاد ، كما هو الحال الآن فى فرنسا ، خاصة بعد خصخصة قناة التلفزيون الرئيسية.

ومن هنا تنبع الملاحظات التى تتكرر بأقلام الاخصائيين الفرنسيين فى مجال الإعلام ، والذين يبدون قلقهم من الأزمة الحقيقية التى تعانيها آداب المهنة .

ففى فبراير ١٩٩٠ ، أدان فرانسوا ـ هنرى ڤيريو ذلك الفساد فى كتاب عنوانه معبر حقا : *الإعلاموقراطية* (الناشر فلا ماريون). وفى أغسطس ١٩٩٠ نشرت مجلة ديبا (*DEBAT*) ملفا كبيرا عنوانه «القلق فى وسائل الإعلام» . وقد دعا چان دانيال ، مدير مجلة *نوڤيل أوبسرڤاتور* ، الصحافة إلى أن تولى ظهرها لفلسفة الإعلام التى تصوره على أنه سلعة شأنه شأن أى سلعة أخرى . وفى ديسمبر ١٩٩٠ ، نشرت مجلة *اسبريه* (*ESPRIT*) بدورها عددا خاصا يطرح السؤال الآتى : « إلى أين تتجه الصحافة ؟ » .

وفى مقال طويل بتوقيع چان ـ فرانسوا روج ، الصحفى المتخصص فى الشئون الاقتصادية بعنوان « الصحافة المعرضة لمخاطر المال » استعرض فيه « الرشوة الإيجابية والسلبية » فى الصحافة الفرنسية مؤكدا على تفاقمها الحالى . وهو يقول «منذ التحرير كان يبدو أن المخاطر التى تتهدد حرية الإعلام تنحصر أساسا فى المجال السياسى . وكان يتعين الاحتراس أولا من هذا الجانب . **كانت السلطة محتفظة بقدرتها على الرشوة** ، ولكن على مستوى متلائم مع الاستقلال العام للصحافة ، وخاصة الصحافة الكبرى الوطنية . بيد أن هذا التوازن الدقيق هو الذى أصبح على مايبدو مهددا نتيجة لبعض التصرفات » .

وأخيرا نشر آلان كوتا ، وهو من الاقتصاديين الرئيسيين الذين لم يكفوا أبدا عن تأييدهم لاقتصاد السوق ، كتاباً مفزعاً فى فبراير ١٩٩١ عنوانه *الرأسمالية بكافة أحوالها* (فايار) ، خصص ثلاثة فصول من فصوله الخمسة لمعالجة التطور الاخير للرأسمالية :

ـ الرأسمالية الإعلامية

ـ الرأسمالية تحت قبضة المالية

ـ الرأسمالية الفاسدة .

«لايمكن فصل انتشار الفساد عن اندفاعة النشاطات المالية والإعلامية. فعندما يتيح الإعلام الفرصة لتكوين ثروة فى دقائق ، بينما يستحيل الحصول عليها حتى بالعمل

المكثف طوال الحياة ، وذلك بمناسبة العمليات المالية من كافة الأنواع ـ وبالأخص الاندماجات ونقل الملكية وعروض الشراء العلنية ـ فإن الإغراء بشرائها أو بيعها يصبح أمرا لامفر منه . فالعمولة تجتذب الفساد ، كما تأتى السحب الكثيفة بالرعد » .

ففى الزمن الذى كان الموظفون يحصلون فيه على مرتبات مجزية فى البلدان المتقدمة ، وتدفعهم كرامتهم إلى اعتبار البقشيش مرضا مخجلا شائعا فى البلدان المتخلفة ، لم يكن أحد يجسر على الاعتراض على هذا الاعتبار الاخلاقى . أما الآن وقد سيطر إلغاء القيود على المفاهيم الاقتصادية ، فمن المنطقى أن يتطور الأمر بعد الحكم على الدولة بأن تنحصر فى أضيق حدودها الدنيا ، إلى درجة الإشادة بالرشوة ، باعتبارها أحد أشكال العقلية العملية ... وبأى نجاح ! واليكم مثلين : أعلن خوزيه كوردوبا ، سكرتير عام الحكومة المكسيكية فى اجتماع راقوس فى يناير ١٩٩١ ، أن قيمة الكوكاين الذى صادرتة الشرطة المكسيكية منذ ثلاث سنوات ، تبلغ ، حسب أسعار نيويورك ، ضعف الدين الخارجى للمكسيك أى حوالى ١٥٠ مليار دولار .. وكان هذا فى حدود اقتصاديات الفساد . ولكن هناك ما يفوق ذلك . فمنذ بضع سنوات أبدى الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى ، الذى يتولى طبع أوراق النقد ، شأن جميع البنوك المركزية ، دهشته لتزايد الطلب بشكل غريب على الدولارات من البنوك . **وقد تبين من التحقيق فى المسألة أن ٩٠ ٪ من الأوراق الخضراء المطبوعة فى الولايات المتحدة لاتستخدم فى التداول الدخلى ، بل تلبى أساسا حاجة الاقتصاديات الموازية ، وبالأخص تجارة المخدرات ، التى تتجنب التعامل عن طريق الحسابات المصرفية .**

وكلما أصبح من اليسير على البعض الكسب دون أن يعملوا ، كلما صورت نجاحاتهم على أنها أعمال جليلة ، وتزايد عدد المرشحين للحصول على رشاوى أو للمشاركة فى عمليات تهريب المخدرات . وعندما يتعين على وسائل الإعلام أن تخضع لقانون الربح الفورى (ولاشك أن البلدان الراينية ستكون آخر من سيحتفظ بقنوات تلفزيونية عامة بلا إعلانات ، على غرار البى . بى. سى.) فستلجأ بالتبادل إلى عدم معالجة الحياة الاقتصادية والمالية إلا من خلال الخروج على القوانين والتعدى على الزمن . ويضيف آلان كوتا قائلا : «لكى تكون التسلية التلفزيونية تامة ، يتعين عليها رفض الوقت الذى ينقضى وتركيز الكائن على اللحظة التى تكون هى أيضا تناسيا لضغوط

الحياة ، وفى مقدمتها الموت . فالوقت الذى يستغرقة المسلسل التلفزيونى يتدارك الزمن بإعطاء الانطباع بأنه ليس هناك إطلاقا شىء يتوقف » . إنه الحاضر الخالد والربح من أجل الحاضر .

الربح من أجل الحاضر

كشفت الأوضاع الثقافية فى الثمانينات عن كونها مرحبة للغاية بهذا الجانب من النموذج الأمريكى الجديد. فقد كانت تلك السنوات فى الواقع فتره أزمة عامه لأنظمة الفكر وتمجيدا للفردية والتسلية وانتصارا لما أسماه جيل ليبوفتسكى « عهد الفراغ » . فهذا المفهوم للعالم «الذى يقتصر فقط على تحقيق الأنا ، والمصلحة الفردية ، والإعجاب بالتحرر الشخصى ، وتسلط الجسد والجنس ... يدفع إلى الإفراط فى استثمار الخاص وبالتالى تسريح الحيز العام » (*عهد الفراغ* ، الناشر جاليمار ، ١٩٨٦)

غير أن هذا المناخ الفردى بشكل كاريكاتورى والذى خابت فيه الآمال ، يوفر للنموذج الأمريكى الجديد ميزة تقديم فكرة قوية وبسيطة ورسالة مطمئنة . فالشيوع الآن للحد الأقصى من الربح وفورا ، وتحقيق المصلحة الفردية العليا ، والتفضيل المنتظم للأجل القصير ، وعدم الثقة فى أى مشروع جماعى ... هذا عدا المنطق الأعوج ، والوقاحة المتوارية ، والتواطؤات الإعلامية ، وكلها تجعل تلك الصيغة المقتبسة من النموذج الأمريكى الجديد أشبه إلى حد ما ، وبشكل مفارق حقا ، بالنموذج الشيوعى الذى تمكن هو من التغلب عليه .

وهذا النموذج متوافق على أى حال مع المناخ السائد . فعبادة الربح مهما كان الثمن تتميز ببساطتها الغاشمة وبالوضوح ، ومما يزيد من قوتها أنها تتجلى كعلامة وحيدة ثابتة وسط ضباب عدم التيقن والبلبلة وضياع القيم الاخلاقية التقليدية.

وإضفاء الشرعية على النجاح الفردى وتحويل المنتصر إلى أسطورة يداعبان الفردية الشائعة . فالأولوية للأجل القصير ، ولـ « بعدى الطوفان » وللجوء بلا حرج للاقتراض والاستدانة ، كل ذلك يتفق مع مذهب اللذة الآنية . وبالطبع فإن فترات خيبة الأمل المعنوية والفلسفية ، عندما تكون أنظار كل فرد متجهة نحو الحاضر لا المستقبل، لاتساعد على البرهنة على ضرورة الادخار وأهمية الأجل الطويل . أما قانون الغابة فهو الذى يظل

سائدا فى نهاية الأمر عندما يتم التشكك فى كافة « القوانين » الأخرى وكل أشكال التنظيم الجماعى . إنها العودة إلى «قاعدة الحقائق» بعد إفلاس الايديولوچيات.

وتقاس عبادة الربح خلال الثمانينيات بتضاعف أعداد معابدها . فلم يحدث أبدا من قبل أن أقيم مثل هذا العدد من مدارس «البزنيس» التى تردد كافة كتبها نفس المبادىء المقدسة التى ترمز إليها *جائزة الامتياز* (إنتر ايديسيون . ١٩٨٣) . لماذا الامتياز ؟ من أجل الربح طبعا ! وما العمل بهذا الربح ؟ لاتوجهوا هذا السؤال بالاخص ، وإلا تم إستبعادكم من قدس الأقداس لتشككم فى البند الأول من قانون الإيمان الجديد : *غاية الربح هى الربح* . ولامجال للتساهل هنا . فالمبدأ القاطع يقضى باستبعاد قضية الغائية «الفلسفية» والاكتفاء بدراسة تقنية الوسائل. وهكذا تصب هذه الدراسة بدورها فى تصور الرأسمالية الأمريكية الجديد : الحاضر من أجل الربح ، والربح من أجل الحاضر .

فالسفسطة كثيرا ما تكون رائجة فى دراسة النظام الاقتصادى الذى تحول إلى مبدأ يقود المجتمع ، فحواه أن ماينجح يكون فعالا ، وما يكون فعالا فهو حقيقى ، إذن فما ينجح هو الحقيقى .

ولنلاحظ مع ذلك أن بوادر تقهقر تلك الأفكار «الواصلة» التى راجت خلال الثمانينيات ، بدأت تظهر . فالنشوة المتعجلة التى سرت فى نفوس المديرين الذين لا تعذبهم ضمائرهم ، والفعالية الواثقة بنفسها أكثر من اللازم بدأتا تتلاشيان . وظهرت من الآن «مودة » جديدة ، «مودة » الأخلاقيات ، وسط المديرين المسايرين لعصرهم ، مما يقرر حدود نفعية الأمس . وهذه الريح الجديدة تأتينا هى أيضا من أمريكا . ويهمنى أن أنوه بذلك لسببين : الأول ، أن كل فكرة «صنع فى أمريكا» مباعة مقدما خاصة فى فرنسا . وإذا كان هناك ثمة هدف لهذا الكتاب فهو أن الرأسمالية لن تتمكن من الإسهام فى تقدم المجتمع ما لم تخضع نفسها لأخلاقيات ومبادئ القانون الدولى . والسبب الثانى هو أن الشعب الأمريكى ينظر إلى الأخلاقيات بجدية ، والحال ليس كذلك أبدا فى البلدان اللاتينية بصفة عامة .

مفاتن ڤينوس وعفة چونون

سينتشر على الأرجح رفض مستحدثات الماضى فى السنوات القادمة . مع ذلك فإن

المناخ الجارى وتأثير اللحظة لايزالان مواتيان إلى حد كبير بالنسبة للنموذج الأمريكى الجديد . ولايمكننا أن نقول نفس الشيء بخصوص النموذج الراينى . فما يؤاخذ عليه هو سيره فى عكس التيار على كل الأصعدة تقريبا . والتفاهم الاجتماعى الذى يعتمد عليه لايتفق إطلاقا مع تصفية النقابات والأزمة العامة التى تمر بها المؤسسات الجماعية . كما أن تمسكه بالأجل الطويل لا يتفق ، ظاهريا على الأقل ، مع الاستهلاك المسعور والفورى . والمفهوم العضوى والجماعى للمنشأة الذى يقوم هذا النموذج على أساسه لايتمشى مع الفردية المحمومة السائدة . وارتيابه إزاء المضاربات فى البورصه وخطط الترقية البطيئة والمنتظمة التى يوفرها لكوادره ، تفوح منها رائحة الوعظ الأخلاقى الذى عفا عليه الزمن . أما الرعاية الاجتماعية والأمن اللذان يتباهى بتوفيرهما للعاملين ، فهما لا يتمشيان إطلاقا مع الأحلام الرائجة التى تحبذ حياة البطولة والمغامرة .

ولو تمسكنا بالمظاهر وحدها لكانت الرأسمالية الراينية بالأصح «مسطحة» فهى تفتقر إلى «الأناقة» ، ولاتنشر الأحلام واللهو ، كما أنها ليست أخاذة . ولنقلها بصراحة ، النموذج الراينى ليس «مثيرا» . فبينما يجتذب النموذج الأمريكى الجديد بمفاتنه الشبيهة بمفاتن ڤينوس ، فإن النموذج الراينى يذكرنا بشرعية العفة التى تتحلى بها چونون . ولكن من يعرف چونون ؟ وأين هم المصورون أو النحاتون العظام الذين ألهمتهم ؟ وأين هم أساتذة الاقتصاد الذين يعرضون الدروس التى يجب استخلاصها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى الفائق الذى حققتة المانيا ؟ وأين هم الساسة الشبان الذين يقدمونه كنموذج لناخبيهم ؟

على أنه من الخطأ مع ذلك الاعتقاد بأن عدم نجاح الرأسمالية الراينية سيكولوچيا يرجع فقط وبكل بساطة لسوء الترويج لها إعلاميا أو لعدم تمشيها مع القيم ـ بل بالأحرى للاقيم ـ الرائجة الآن . فالأمر يرجع أساسا إلى كون التيارات الفكرية والقيم التى انبثقت منها تقابل بالتجاهل على نطاق واسع أو بالمعارضة .

فدور التعاليم الاجتماعية للكنائس فى إعداد « اقتصاد السوق الاجتماعى »، الذى جمع أساسا بين تأثير الكاثوليك داخل الحزب الديموقراطى المسيحى ، وتأثير البروتستانت داخل الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، دور مجهول . وهذا الجهل مثير حقا للدهشة

خاصة وأن السلطة المعنوية للكاثوليكية تعززت من عهد البابا يوحنا الثالث والعشرين حتى عهد البابا يوحنا ـ بولس الثانى ، مع تعمق التعاليم الاجتماعية للكنيسة باكتشافها وتقديرها لوظيفة المنشأة الخلاقة .وجدير بالملاحظة أن من بين العناصر التى تقرب البلدان الراينية من اليابان التشابه الكبير فيما يتعلق بالوظيفة الجماعية للمنشأة ، وكذلك التشابه بين الفلسفة الكونفيشيوسية والفكر الكنسى بخصوص تنظيم المجتمع . ويظل ذلك مجهولا هو أيضا . ومع ذلك فإن « فراغ » مابعد الشيوعية يدعو المسيحية الاجتماعية إلى استرداد الدينامية والنفوذ اللذين ظلا محصورين إلى حد كبير منذ جيل فى إطار البلدان الراينية .

والتيـــار الاشتراكـى الديموقراطى العريـض ، فـى أوروبا على الأقل ، ليس غريبا عن نموذج الاقتصاد الاجتماعى للسوق ، رغم المعارضة التى يلقاها . بل يمكن القول ، علـى غـرار بيير روزنافالون ، أن ماسميته فى هذا الكتاب النموذج الراينى ليس بعيدا للغـاية عـن التطلع إلى المثل الأعلى الاشتراكى الديموقراطى بعد تحديثه وتعديله ، بيد أن الاشتراكـية الديموقراطيـة التـى قدمت البلدان الاسكاندیناقية ، وخاصة السويد ، خـير تجسيـد لـها ، تتقهقر بسرعة على الصعيد الفكرى . والواقع أنها فقدت جانبا كبيرا مـن حيويتهـا منـذ عشرين سنة بعد أن استسلمت للانحراف نحو نوع من العماليـــة البيروقراطية الكسولة . فـردا علـى سؤال وجهـه زائر لمديـر مصنع سويدى : « كـــم عـــدد من يعملون هنا ؟ » أجـاب قائلا : « النصف تقريبا » . ومن هنا أصبحت معدلات الفائدة ، والتضخم ، والاستثمار غير متلائمة مع مقتضيات المنافسة الأوروبية .

وقد أدرك السويديون ذلك وراحوا يصلحون بطريقتهم الخاصة التوازنات الاقتصادية الكبرى فى نهاية الثمانينات ، إلى حد ما كما تصرف قبلهم العديد من الاشتراكيين الأوروبيين : بينيتوكراسكى فى ايطاليا ، وفيليبه جونزالس فى أسبانيا ، وماريو سوارس فى البرتغال ، وبالأخص ميتران فى فرنسا .

وهـــل ستستعيـــد الاشتراكيـــة الديموقراطية عنفوانها ؟ هذا غير مؤكد خاصة وأنهـــا عانت بشكل خطير مـــن التقهقر الشديد ، بل والانهيار الـــذى حل باشتراكية الدولة .

فراغ كبير فى الشرق

لن أتوسع هنا فيما سماه فرانسوا فوريه «لغز تحلل الشيوعية» (مذكرة مؤسسة سان سيمون فى اكتوبر ١٩٩٠) ، أى فى تلك الهزة الأيديولوجية العنيفة ، الغريبة وغير المتوقعة والتى لم ننته بعد من حصر كافة عواقبها . وقد نوه فى بداية هذا الكتاب بأن ذلك التحلل يترك الرأسمالية بشكل خطير فى مواجهة نفسها . ويلقى ذلك التحلل الضوء فى نهاية الأمر على الفترة التى أسعى إلى توضيحها فى صفحات هذا الكتاب . فنهاية الشيوعية و المواجهة بين الشرق والغرب لا تسجل فقط انتصار نظام (ليبرالى) على نظام (حكومى) . فهذا السقوط يجر معه فى دوامة هائلة مجموعة كبيرة من الأفكار ، وردود الأفعال ، والحساسيات ، والتحليلات التى ما كانت تستحق أن تزول بأكملها . ومما لاشك فية أن التاريخ سيجرى فى المدى الطويل عملية فرز . ويجب أن نعترف بأن هذا الفرز لم يتم بعد .

والواقع أن هذا الفراغ المفاجىء الذى حلّ بشرق أوروبا أشبه إلى حدّ ما بحمولة فوق باخرة العالم ، تفككت أربطتها فجأة فمالت بالباخرة على جانب واحد . فالأمر لايقتصر فقط على سقوط الشيوعية بصيغتها الستالينية أو البيروقراطية بشكل لم يعد من الممكن تداركه ، بسبب ذلك الفشل التاريخى ، بل إن كل ما يرتبط من قريب أو بعيد بالمثل الأعلى الاشتراكى الإصلاحى أو الاجتماعى ببساطة ، قد تعرض هو أيضا للأذى بلا جريرة .

ويتعين أن نقيس مدى فداحة هذا الإقصاء الذى لايمكن وقف تيارة الذى لا تعوزه حاليا التفاصيل . ففى بلدان أوروبا الشرقية وحتى فى الاتحاد السوفيتى ، استهلكت تماماً بعض المفردات الدارجة فى اللغة وتضررت نتيجة لتجنيدها تحت راية الشيوعية ، حتى أن أحدا لم يعد مستعدا لاستخدامها . وينطبق ذلك مثلا على كلمات مثل « الحزب » و« الجماعة » و« العاملين » . ولذا فضلت أغلب الأحزاب السياسية التى ظهرت من جديد فى أوروبا الشرقية أن تطلق على نفسها تسميات مثل « المنتدى » (تشيكوسلوفاكيا) ، و«التحالف» (المجر) ، و«الاتحاد» (بولندا) . وعبثا سنحاول العثور فى الصحافة الديموقراطية المجرية أو التشيكية عن أى ذكر لكلمات الماضى ـ العاملين ، الخطة ، الأهداف الاستراتيجية ـ التى دفنت مع النظام نفسه .

وبالطبع لم نصل إلى هذا الحد فى الغرب فيما يتعلق بمفردات اللغة . ولكن ليس من المؤكد أن عواقب الاندحار الشيوعى تختلف أساسا عن ذلك بالنسبة للأفكار . فهناك مفاهيم مثل الحد من ضروب اللامساواة ، وحقائق مثل النقابية ، وتطلعات مثل الانضباط الجماعى ، ومؤسسات مثل الخطط أو حتى الضريبة المباشرة ، ومراجع مثل الاشتراكية الديموقراطية ، أصبحت كلها تحمل ضمنيا علامة «ناقص»، وتثير الشكوك . لقد تسبب إذن «الفراغ الكبير» فى فراغ كبير عندنا لدى اليسار واليسار الوسط نتيجة لما يسمى التطور الجدلى للأفكار .

لقد أصيبت الحياة السياسية الأوروبية من وجهة النظر هذه بشلل نصفى . وحل الفتور الحتمى باليسار . وتذكرنا هذه الظاهرة ، ولكن بعكسها ، بما جرى عندنا غداة التحرير . فقد أدى تواطوء جزء فى اليمين الفرنسى مع حكومة ڤيشى والتعاون مع العدو إلى التنصل لأمد طويل من تلك التوجهات السياسية والثقافية بل والأدبية . وهكذا تمتع اليسار لمدة ثلاثين سنة تقريبا ، باحتكار فعلى عمّ الثقافة والجامعات .

أما اليوم فقد أصبح اليسار ، بل وحتى الوسط ، يتيما ومُعاقبا ومحروما من مراجعه وقناعاته . أى أنه تم دفعه نحو ظلمات الفشل التاريخى . ولم تمس هذه الظاهرة فرنسا وحدها . فقد انتقل مركز الثقل السياسى فى أوروبا اليوم نحو التوجه المحافظ الصريح أو المتوارى .

وبالطبع يستفيد النموذج الامريكى الجديد ، الذى يُعتبر الصيغة القوية والمتشددة للرأسمالية ، من ذلك التحول الهائل . وعلى العكس فإن النموذج الراينى المشبع بالأفكار الاجتماعية والقريب الصلة بالاشتراكية الديموقراطية ، يصطدم بشكل مباشر بالتوجهات الجديدة الليبرالية المتطرفة .

وفضلا عن ذلك يبدو النموذج الأول عفيا وشفافا وغير متساهل ، ومحترفا حقا . أما النموذج الآخر فهو معقد ومائع إلى حد ما ، ومعتم إن لم يكن غامضا ، ويخلط فى نهاية الأمر بين المتطلبات الاجتماعية والمقتضيات المالية ، وبين تراث الماضى والتطلع إلى المستقبل ، بنوع من الهواية الحسنة النية ، مما أفقده « جاذبيته » . ولكن لن يمضى وقت طويل حتى ينعكس على نطاق واسع وبعنف لايقارن بما جرى فى شرق أوروبا ،

ذلك الصدع القائم بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد الذى يتميز به المجتمع الأمريكى اليوم . وعندئذ سيتعين إبداء الاهتمام بتلك « الرأسمالية ذات الوجه الانسانى » ، كما ظهرت بوادر ذلك فى بولندا ، وهى تلك الرأسمالية التى أحاول أن أحددها إجمالا وبشكل تقريبى على أنها النموذج الراينى .

والنجاح السيكولوجى والإعلامى والسياسى الذى أحرزته الرأسمالية الأمريكية ليس مفارقا إلى ذلك الحد الذى قد نتصوره فى الوهلة الأولى . بيد أنه تترتب عليه تأثيرات ضارة . فعندما «تستورد» تلك الرأسمالية الامريكية ، وتعبر المحيط الاطلنطى لتتغلغل فى النموذج الراينى وتغوى بريطانيا أو تجعل فرنسا تستسلم للأحلام ، فإنها لاتحضر معها «مضاداتها» التى تحد بقدر ما من تجاوزات «قانون الغابة» ومنها الشرعية الشديدة التدقيق ، والاخلاق المستوحاة من العقائد الدينية ، والروح الوطنية وعقلية المشاركة ... إلخ .

والخلفية الثقافية فى أوروبا وفى أى بلد من النصف الجنوبى من الكرة الأرضية مختلفة عن الخلفية الثقافية الأمريكية . فالكوابح والموازنات والتصحيحات التى يمكننا أن نلاحظها فى الولايات المتحدة ، لا توجد أو لا تعمل بنفس الطريقة . ولذا فإن صيغة الرأسمالية الامريكية «المصدرة» التى يكن لها الاحترام بعض الليبراليين المتطرفين فى أوروبا ، قد تبين أنها أشد قسوة وأقل توازنا وأشبه «بالغابة» بقدر أكبر من الصيغة الأصلية . وتطبيقها بلا حذر أشبه بالدواء الشديد المفعول الذى يراد استخدامه دون توفر المضادات التى تدرأ آثاره الجانبية . وبلدان شرق أوروبا معرضة لخوض تجربة من هذا النوع من النقل الفظ .

عاشت الشركات المتعددة الجنسيات !

بيد أن هناك استثناء هاما بالنسب للاتجاه الجديد الذى يؤدى إلى تغلب النموذج الأقل إنجازا . وهو يتعلق أساسا بالشركات الكبرى المتعددة الجنسيات . وتلك مفارقة حقا . فهل هناك ما هو أمريكى أكثر من أمريكان اكسبريس ، وكوكا كولا ، وسيتى كورب ، وكولجيت ، وفورد وآى . بى . ام . أو مكدونالد ؟ فهى جميعا تابعة من حيث المبدأ للنموذج الأمريكى . ولكن إذا نظرنا إليها عن كثب لوجدنا أن الوضع

مختلف تماما : فالشركات الأمريكية الكبرى المتعددة الجنسيات مختلفة عن النموذج الأمريكى الجديد فى مسألتين أساسيتين :

فقد تطورت تلك الشركات أساسا عن طريق نموها الداخلى من خلال مشروع صناعى يعتمد على الابتكار التكنولوچى أو التجارى . فهى لم تكف إذن عن التفكير على المدى البعيد ، وهى التى ابتكرت التخطيط فى إطار المنشأة ، ونجاحها فى هذا المجال أدى إلى إضافة التخطيط للمنشأة إلى المناهج الدراسية فى معاهد إدارة الأعمال .

كما أن هذة الشركات اضطرت إلى اختيار عاملين من العديد من البلدان وتدريبهم حسب مفاهيم إدارية متماسكة ، وثقافة خاصة بالمنشأة ، حتى تتمكن من الانتشار فى كافة القارات . وهذا لايتم بين عشية وضحاها . ولذا تضطر هذه الشركات المتعددة الجنسيات إلى تركيز الجانب الأساسى من سياستها على العلاقات الإنسانية خارج سوق العمل ، وعلى توفير التدريب المتواصل للعاملين لديها وضمان استمرارهم وتقدمهم فى عملهم .

وتنتمى الشركات الأمريكية الكبيرة المتعددة الجنسيات بالأحرى من هاتين الزاويتين ، إلى النموذج الراينى لا إلى النموذج الأمريكى الجديد .

ولنلق نظرة الآن على الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية الأصل ، ومنها على سبيل المثال باير ، ونسلة ، ولوريال ، وشلومبرجر ، وشل . وهى تتميز بنفس سمات الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بل وأكثر .

وتستحق حالة شركة شل أن ننوه بها لأسباب ثلاثة : أولا ، كان من المفترض بشكل طبيعى ، أن تكون معوقة منذ نشأتها لأنها تخضع بنسبتى ٤٠٪ و ٦٠٪ للمصالح الانجليزية والهولندية . وهذا التوازن المالى التقريبى يعتبر عادة عامل عجز . ومع ذلك فقد ارتقت شل إلى المرتبة الأولى فى أرباحها العالمية . ويرجع ذلك أساسا إلى امتياز تنبؤاتها الاقتصادية . وقد اتضح لى أن اقتصاديى شل ربما كانوا الوحيدين فى العالم الذين توقعوا الصدمة البترولية قبل وقوعها بسنوات ، واستطاعوا اقناع قادتها برسم استراتيچيتهم على أساس ذلك التنبؤ . وأخيرا ، فرغم أن شل من أصل أوروبى ، إلا أنها تمسكت دائما بقواعد أخلاقية صارمة بشكل خاص ومقبولة من العاملين لديها .

ومجموع الشركات الأخرى المذكورة آنفا يتميز بسمتين مشتركتين تهيئان للمستقبل آفاق توليفة أفضل تجمع بين نموذجي الرأسمالية .

فمهما كانت قوة هذه الشركات ، إلا أنها ظلت بمأمن من القوانين الكونية لبيولوچيا المنظمات التى تقضى بأنه كلما تضخمت وتقدم بها العمر ، كلما زادت احتمالات ترهلها بسبب الطفيلية البيروقراطية لقيادتها المفرطة العدد ، وانحسار الحافز لدى العاملين فى تلك الشركات الكبيرة الغنية .

لماذا كان وضع الشركات المتعددة الجنسيات استثناء بالنسبة لتلك القاعدة ؟ لأنه بالرغم من قوتها إلا أن أسهمها المطروحة فى البورصة تجعلها تابعة لسوق المال التى تُعتبر مدرب الأبطال الصارم والمحافظ الأمثل على اللياقة الاولمبية . بل إن تزايد قوة هذه الشركات وتوسعها فى نموها وتكاثر حاجاتها إلى الاستثمار ، واللجوء بالتالى إلى زيادة رأسمالها فى البورصة ، يفترض أن أصحاب الأسهم فيها أناس محظوظون .

ومع إن الشركات متعددة الجنسيات تابعة لسوق المال إلا أنها لا تخضع لنزواته : فرأسمالها موزع دائما على نطاق واسع ، ولايملك أى مساهم نصيبا يمنحه قوة خاصة . وبالأخص فإن الحجم المالى لتلك الشركات يبلغ حدا يحميها من أى غارة خارجية وأى عرض علنى للشراء . ويستمر ذلك ، من حيث المبدأ ، طالما ظلت مردوديتها مصانة وتزايد العائد الذى توزعه على أصحاب الأسهم .

ورغم أن متطلبات السوق الطبيعية تلاحقها كل يوم ، فهى تظل رابطة الجأش فى مواجهة تقلباته الاعتباطية . وبوسعها ، بل ويتوجب عليها أن تكرس كل منها كافة جهودها لتطوير استراتيچيتها الصناعية على نطاق كل القارات ، وعلى المدى البعيد . وتتولى تلك المهمة نخب تقدرها وتوزعها فى مختلف أنحاء العالم . والواقع أنها بقدر ما تتمكن من أن تصبح حقا متعددة الثقافات ، بقدر ما تحقق نموا متعدد الجنسيات فعلا . وبينما يميل النموذج الراينى إلى التقليل من شأن الدور المنشط للسوق المالية ، فإن الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات تقدر إسهامه فى تحقيق نجاحاتها .

والشركات المتعددة الجنسيات ، سواء كانت أمريكية أو أوروبية الأصل ، تقدم ، من خلال تلك السمات ، صورة لتركيبة أفضل تتجاوز فى آن واحد احتمالات الحمائية المتضمنة فى الرأسمالية الراينية، ومخاطر الإدمان المالى لدى الرأسمالية الأمريكية الجديدة.